في مآل «عملية التسوية» الإسرائيلية ـ الفلسطينية

انطوان شلحت

بمتابعة آخر المقاربات التي ظهرت في إسرائيل بشأن واقع ما تسمّى «عملية السلام مع الفلسطينيين»، ارتباطاً بأحدث المستجدّات الداخلية والإقليمية والدولية، في الوسع الإشارة إلى ما يلي: هناك توقعات بأن تعود تلك العملية إلى ما يُعرف بـ«سكتها المعهودة» المؤلفة من المفاوضات بشأن الحل الدائم، والتي حادت عنها بتأثير خطوات الإدارة الأميركية السابقة برئاسة دونالد ترامب، بموازاة توقعات أخرى بأن تحظى هذه العودة بتأييدٍ من الأسرة الدولية، بعد أن تسببت سياسة تلك الإدارة بتباعدٍ مُعلن بين الجانبين، فيما يخصّ قضية فلسطين واحتمالات تسويتها.

غير أن مثل هذه العودة لا تلوح في الأفق المنظور، وذلك في ضوء حقيقتين رئيستين: الأولى، أن الإدارة الأميركية الجديدة لا تضع قضية فلسطين في درجة متقدّمة من سلم أولوياتها، ولا تبدو معنية باتخاذ خطوات عملية بشأنها خلال الفترة الزمنية القريبة. الثانية، الأزمة السياسية الإسرائيلية التي تتخبط فيها إسرائيل منذ عامين وبَيْف، وتجرّها من جولة انتخابية إلى أخرى، من دون أن يظهر ما ينبّئ باحتمال الخروج النهائي منها في المدى القريب. ويلقي هذا الأمر بظلاله أيضًا على أي محاولات أو خطوات أميركية يمكن أن تخرج إلى حيّز التنفيذ في الفترة القريبة المقبلة. ولا بُدّ من التذكير بأن آخر مبادرة وساطة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني قام بها وزير الخارجية الأميركي السابق، جون كيري، في عام 2014، ولم تتكلل بالنجاح، شأن كل المبادرات والجهود السابقة.

ووفقًا للقراءات الإسرائيلية ومسوّغاتها حيال مآل «عملية السلام» في الوقت الراهن، فإن فشل هذه المبادرات والجهود يعكس ليس عدم قدرة الطرفين على الوصول إلى النتيجة المرجوّة ضمن الجدول الزمني المُحدّد فحسب، إنما أيضًا يعكس وزن عدد من العوامل الأساسية التي تصعّب على الجانبين إنهاء المفاوضات بنجاح، حتى لو أتيح للمفاوضين وقت إضافي. ومهما تكن تلك العوامل، يُشار في جلّ المقاربات الإسرائيلية على نحو خاص إلى اثنين منها:

الأول، الوضع السياسي الداخلي في الساحة الفلسطينية (أراضي 1967)، فهي منقسمة بين قطاع غزة الخاضع لسلطة حركة حماس والضفة الغربية الخاضعة لسلطة فلسطينية تشكّل حركة فتح قاعدة سياسية لها. الأولى لا تعترف بإسرائيل، وليست مستعدة للتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق دائم معها. والثانية تعترف بإسرائيل وترغب في التفاوض من أجل تسوية دائمة معها. وعلى الرغم من أن هذه السلطة تخضع لسيطرة شركاء إسرائيل في المفاوضات منذ 1993، إلا أن من المشكوك فيه أن تكون قادرة على التوصل إلى اتفاق دائم، وأن تطبّقه، وذلك لأن هذه السلطة تعاني مشكلتين أساسيتين: فقدان الشرعية (غير منتخبة من الجمهور الفلسطيني)، والضعف.

العامل الثاني، الوضع السياسي الداخلي في إسرائيل، والذي كان قائمًا قبل الأزمة الأخيرة أيضًا. وبصدد ذلك الوضع، يُشار إلى أنه بعد أعوام الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت عام 2000، وبعد عدة حروب، بداية في لبنان في صيف 2006، ثم في قطاع غزة في 2008 - 2009 و2012 و2014، فقد الجمهور الإسرائيلي ثقته بإمكان التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين ينهي الصراع معهم. كذلك هناك عدم ثقة أو قناعة بمبدأ «مقايضة الأرض بالسلام»، والذي استبدل أخيرًا بمبدأ «مقايضة السلام بالسلام»، بمباركة بضع دول عربية وقّعت اتفاقات تطبيع مع إسرائيل. وقد استنتج الجمهور الإسرائيلي مما اعتبر فشل الانسحاب الأحادي الجانب من جنوب لبنان وقطاع غزة بأن من شأن الانسحاب من أراضٍ مُحتلة وتسليمها إلى الجانب الفلسطيني أن يوجد تهديدات جديدة فقط. ومثل هذه الأجواء العامة عبّرت عن نفسها في نتائج معظم جولات الانتخابات الإسرائيلية التي أفضت أخيرًا إلى فوز أحزاب اليمين بأغلبية مقاعد الكنيست، على الرغم من أنها لا تنجح في تأليف حكومة يمينية مستقرّة بسبب خلافها على شخص من يقف في رأسها، لا على سياستها.

إعلاميات في الأردن يمشين على حدّ سكّين

عطاف الروضان

ما زالت النساء العاملات في قطاع الإعلام في الأردن يكافحن لأخذ مكانتهن المناسبة، بل المستحقة في هذا القطاع الذي يوصف بأنّه «ذكوري»؛ لهيمنة الذكور العاملين فيه، لجهة العدد بالمجمل وصناعة القرار في مستويات عدة. ومعلوم أنّ مهنة الصحافة لا تتعلق بقطاع الإعلام وحده، بل ربما يكون الإعلام، في بعض الأحيان، أقلها، لكنّ هذا لا ينهي ولا يلغي حجم المعاناة التي تمر بها إعلاميات وعاملات في هذا القطاع بكلّ أقسامه، فقط لأنّهن نساء.

بحسب المنظمة الدولية لدعم الإعلام (IMS)، وهي دنماركية غير ربحية، هناك 260 عضوة في نقابة الصحافيين الأردنيين من أصل 1229، وفقًا للنقابة حتى عام 2017، في حين يبلغ عدد النساء في قطاع الإعلام غير المنظم نقابيا 184 من أصل 643 عضوا وعضوة حتى عام 2015، وهي أخر إحصائية لمركز حماية وحرية الصحافيين المستقل، و77% من العاملين في هذا القطاع ذكور، بل ويسيطرون على صنع القرار فيه. هذه مؤشرات خطيرة، وهي وراء حجم الإقصاء الواضح للنساء في قطاع الإعلام بطبقات عدة: أهمها صنع القرار الإعلامي في المؤسسات، تغييب المحتوى الصديق لقضايا المرأة والتركيز على مواد سطحية، بل مسيئة للنساء في حالات كثيرة.

والشواهد واضحة على تجريم الضحايا من النساء، وتحميلهن سبب العنف الواقع عليهن، والتشكيك بهن وبأخلاقهن، والأهم غياب تمثيل صوت نصف المجتمع، فكيف يكون المحتوى واقعيا، وهو يظهر ويجلدنا كلما أراد».

هناك وقائع مشابهة لحكاية فاطمة، كتب على ملفها «للحفظ» أي في أدراج العيب والمسكوت عنه، وتحت سطوة «بساطير» السلطة، بأشكالها المالية والإدارية وغيرها. وتبقى النساء اللواتي يتجرأن على العمل في قطاع الإعلام المليء بالألغام للجنسين، الأكثر عرضةً لسلسلة من الانفجارات، بدءاً من الأسرة ورفضها العمل، والمجتمع ورفضه التقبل، وصانعي القرار المهني الرافضين دخولهن المنافسة، وأخذهن على محمل الجد.

(كاتبة وإعلامية أردنية)

المرأة، وهذه ممولة من ميزانية الحكومة الأردنية، بأنّ لها أجندات خارجية، بمجرّد أن أجرت دراسة عن هذا الموضوع.

إعلاميات الأردن جزء من معاناة عالمية للعاملات في الإعلام، إذ يبدو أنّ 30% من المستجيبات لدراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) 2020 تعرّضن للمضايقة وتجرّش عبر الإنترنت.

قد تُحرم صحافيات من الترقية، أو يحصر عملهن في أقسام المجتمع وغيره، أو يفضّل زميلها عليها لرئاسة قسم أو أيّ مميزات لمجرّد أنه رجل، على الرغم من أنّ التجربة الأردنية أثبتت كفاءة النساء في المواقع القيادية الفعلية التي شغلنها في الإعلام. ويبقى هذا كله مع العنف الموجه لإعلاميات بسبب مزاولتهن عملهن الصحافي المهني، وكأنّهن يمشين على حدّ سكين، إذ من دون سابق إنذار تكال إليهن التهم والطعن بالأخلاق والشرف، لمجرد رفضهن الانصياع لتوجيهات، أو الخضوع لطالب بالكفّ عن متابعة عملهن، كما حصل أخيراً مع الصحافية الأردنية، فاطمة عفيشات، التي رفضت الخضوع، وسحب مادة صحافية تناولت وزارة الزراعة ومتنفذين بالنقد بالوثائق، بينت مخالفات عدة وشبهات فساد، فتمّ التهجم عليها لفظياً من موظفين معروفي الاسم والإقامة، وبعلم الوزير، وطُعن بأخلاقها. علقت: «كغيري من الزميلات، تلتزم بالعمل الأخلاقي، إلاّ أنّ فوقية وتعالي المسؤول أباحت له الإساءة اللفظية، من دون أن يلقي بالاً بذا، كأنّنا كإعلاميات علينا البقاء بصورة هشة، وعلى صاحب ربطة العنق أن يمسك سوطاً

حوارات على ضفتي الخليج

محمد صالح المسفر

نشطت الدبلوماسية في أجواء الخليج العربي، سرًا وعلانيةً، في الأشهر الأخيرة. ونتجت عن تلك الأنشطة تسريبات سياسية وأمنية، تمثلت أمنيا في زيارة وزيري الداخلية والخارجية، العراقيين، عثمان الغانمي وفؤاد حسين، الرياض، وزيارة رئيس الأركان السعودي، فياض الرويلي، بغداد في 2 مارس/ آذار الماضي، ولقاء بغداد بين مدير المخابرات السعودي ونظيره الإيراني سرا.

ويعتقد أن تلك الزيارات أتت بعد استهداف المنطقة الشرقية من المملكة السعودية بطائرات مسيرة أو صواريخ تفيد معلومات بأنها صادرة من جنوب العراق، مساندة للحوثيين في استنزاف السعودية في جبهتين، جنوبية وشرقية. وسياسيا تمثلت تلك الجهود بزيارات وزراء خارجية من دول مجلس التعاون إلى بغداد، وتوجت بزيارة رئيس وزراء العراق، مصطفى الكاظمي، الرياض، واستقبل بحفاوة بالغة، فقد رافقت طائرات حربية سعودية طائرة الضيف العراقي عند دخولها الأجواء السعودية، لترسم علم العراق في سماء الرياض، ثم أطلقت المدفعية 21 طلقة ترحيبا. والحق أن العراق يستحق تلك الحفاوة وأكثر، لكن ليس مع هؤلاء.

2

في ضوء هذه الجهود، جرت اتصالات قطرية سعودية على أعلى المستويات، وزيارات رفيعة بين الدوحة والرياض، لا جدال في أنها لاقت ترحيبا شعبيا في البلدين الشقيقين، عبرت عن ذلك وسائل الإعلام فيهما. وجدّت إيران من جهة أخرى في الحركة من طهران إلى مسقط، ومنها إلى الدوحة، ومن ثم إلى الكويت، ومنها إلى بغداد. تتويجا لكل تلك المساعي، ظهر ولي العهد وزير الدفاع السعودي محمد بن سلمان، القابض على كل وسائل القوة والإكراه في بلده على شاشة تلفزيون «روتانا»، في حوار مع الإعلامي المرموق، عبد الله المديفر .. لماذا اختار محطة ترفيهية، ليعرض برنامجه السياسي، وليس التلفزيون الرسمي للدولة، أو محطة إخبارية، كالعربية أو الشرق، وكلاهما سعوديتان؟ لكل منا تفسيره.

3

المقابلة كانت شاملة، ولاقت رواجا على كل الصعد الرسمية والإعلامية، وخصوصا في ما يتعلق بالعلاقات السعودية الإيرانية والحرب في اليمن. وارجو أن تتسع الصدور لما سأطرح من أفكار، والا يذهب أحد إلى تفسير النيات وتحميلها ما لا تحتمل. يؤكد الكاتب أن السعودية دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم الإسلامي، ولا سلام ولا حرب في المنطقة بدونها، وان أي تصرف أو موقف سياسي أو عسكري غير محسوبة عواقبه قد يؤدّي إلى الانتقاص من هيبة المملكة ومكانتها. ومن هنا يطرح السؤال: هل التوقيت لمقابلة بن سلمان، وخصوصا في ما يتعلق بالعلاقات مع إيران والحرب في اليمن كان مناسبا؟ علما أن هناك مبادرات سابقة لم يقبل بها الحوثيون. وقد رحبت طهران بتصريحات ولي العهد التصالحية ببرود، إذ دعا النائب الأول لرئيس الجمهورية، إسحاق جهانغير، السعودية إلى أن «توقف إجراءاتها (الهدامة) في المنطقة». وقال الناطق الرسمي باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، إن بلاده ترحب «بتغيير اللهجة السعودية». إيران اليوم في حالة داخلية وخارجية لا تحسد عليها، وخصوصا بعد تسريبات وزير الخارجية محمد جواد ظريف، وهي مشتبكة مع الغرب في مفاوضات فيينا بشأن مشروعها النووي والعقوبات المفروضة عليها، وهي تعيش أجواء انتخابات برلمانية ورئاسية مقررة في 18 الشهر المقبل (يونيو/ حزيران)، وهناك احتدام بين الإصلاحيين والأصوليين، في مقدمتهم رئيس البرلمان، محمد باقر قليباف، واداتهم الحرس الثوري، «قوة الميدان» كما سماهم ظريف، وفيلق القدس التابع له، والذي يشرف عليه المرشد الأعلى ويوجهه. وفي إيران اليوم قوتان: الأولى سياسية منتخبة من الشعب، الثلاث، إلا أن الأمر لا يعدو كونه خلافا بين طرفين رئيسين: رئاسة الدولة، ممثلة في قيس سعيّد، من جهة، ورئيسي الحكومة والبرلمان، ممثلين في هشام المشيشي وراشد الغنوشي، من جهة ثانية. الخلاف حول دستورية الجمع بين قيادة القوات العسكرية والأمنية من عدمها ليس الوحيد خلال ولاية سعيّد الرئاسية، فقد سبق أن رفض رئيس الدولة أداء الوزراء الجدد، في ظل نظام رئاسي وبوليسي، كان الداعي الموضوعي لتحرك شعب «منقذه»، واع بحتمية قيادة حركة التحرر من الاستبداد. وإذ نجحت الثورة فيها، مع ما تلاها من توافقات سياسية ودستورية صعبة، شهدت بعض دول المنطقة العربية احداثا عنيفة، وصلت إلى حد الاحتراب الأهلي الشامل. ولذلك، كلما نُظر إلى الخريطة الجيوبوليتيكية للمنطقة العربية، من منطلق ما أصابها من انقسام ووهن وضياع (لصالح الكيان الصهيوني وتركيا وإيران)، كان النموذج «الثوري» الإيجابي يأتي من تونس «الخضراء». واليوم، ماذا يحصل في بلاد الزيتونة، جزاء ما بقد علينا من أخيار؟ بالنظر إلى طبيعة النقاش وحدّته، اللتين بلغتا حدود التلاسن بالاتهام والتخوين، ليس من شأن المحلل السياسي إلا توقع تفاقم الأزمة، إلم يتمّ بتدارك الوضع مُبكرا. ولعل ما يجعل لهذا التوقع نسبة من الأرجحية، أن النقاش/ الصراع بدا يتخذ أطرافه الكبرى كتعاصفات عليا البقاء بصورة هشة، وعلى صاحب ربطة العنق أن يمسك سوطاً أخذا في الارتداد إلى البداية الأولى للخلافات التي دارت داخل «المجلس التأسيسي» وخارجه، بشأن إقرار مشروع دستور 2014. تعبيرا عن صعوبة تنزيل التشريعات والقوانين، غالبا ما يتم اللجوء إلى عبارة أن الشيطان يكمن في التفاصيل. هل يعود الأمر، في دستور تونس ما بعد الثورة، إلى «ثغرات» في بعض نصوصه؟ هل يعود إلى تأويل غُرض من هذا الطرف أو ذاك؟ الخلاف بين الرئاسيات الثلاث حول صلاحيات الرئيس في قيادة القوات العسكرية والأمنية على حد سواء، يرجع إلى السببين المذكورين معا. وإن جاء الحديث عن الرئاسيات الثلاث، إلا أن الأمر لا يعدو كونه خلافا بين طرفين رئيسين: رئاسة الدولة، ممثلة في قيس سعيّد، من جهة، ورئيسي الحكومة والبرلمان، ممثلين في هشام المشيشي وراشد الغنوشي، من جهة ثانية. الخلاف حول دستورية الجمع بين قيادة القوات العسكرية والأمنية من عدمها ليس الوحيد خلال ولاية سعيّد الرئاسية، فقد سبق أن رفض رئيس الدولة أداء الوزراء الجدد، في ظل نظام رئاسي وبوليسي، كان الداعي الموضوعي لتحرك شعب «منقذه»، واع بحتمية قيادة حركة التحرر من الاستبداد. وإذ نجحت الثورة فيها، مع ما تلاها من توافقات سياسية ودستورية صعبة، شهدت بعض دول المنطقة العربية احداثا عنيفة، وصلت إلى حد الاحتراب الأهلي الشامل. ولذلك، كلما نُظر إلى الخريطة الجيوبوليتيكية للمنطقة العربية، من منطلق ما أصابها من انقسام ووهن وضياع (لصالح الكيان الصهيوني وتركيا وإيران)، كان النموذج «الثوري» الإيجابي يأتي من تونس «الخضراء». واليوم، ماذا يحصل في بلاد الزيتونة، جزاء ما بقد علينا من أخيار؟ بالنظر إلى طبيعة النقاش وحدّته، اللتين بلغتا حدود التلاسن بالاتهام والتخوين، ليس من شأن المحلل السياسي إلا توقع تفاقم الأزمة، إلم يتمّ بتدارك الوضع مُبكرا. ولعل ما يجعل لهذا التوقع نسبة من الأرجحية، أن النقاش/ الصراع بدا يتخذ أطرافه الكبرى كتعاصفات عليا البقاء بصورة هشة، وعلى صاحب ربطة العنق أن يمسك سوطاً أخذا في الارتداد إلى البداية الأولى للخلافات التي دارت داخل «المجلس التأسيسي» وخارجه، بشأن إقرار مشروع دستور 2014. تعبيرا عن صعوبة تنزيل التشريعات والقوانين، غالبا ما يتم اللجوء إلى عبارة أن الشيطان يكمن في التفاصيل. هل يعود الأمر، في دستور تونس ما بعد الثورة، إلى «ثغرات» في بعض نصوصه؟ هل يعود إلى تأويل غُرض من هذا الطرف أو ذاك؟ الخلاف بين الرئاسيات الثلاث حول صلاحيات الرئيس في قيادة القوات العسكرية والأمنية على حد سواء، يرجع إلى السببين المذكورين معا. وإن جاء الحديث عن الرئاسيات

> لا بد أن تدرك قوات التحالف أن عليها واجباً أخلاقياً وأمنياً بتحقيق انتصار عاجل في ميادين المعركة في اليمن

ومجال حركتها في رسم السياسة الخارجية والعلاقات الدولية محدود على الرغم من بريقها، وقوة أخرى هي بنية الدولة الموازية، وهي المؤسسة الأمنية والعسكرية والمرجعية «سلطة الميدان»، والسفارات الإيرانية عبر العالم تعج بكوادر هذا الفريق، وهي التي تملك القول الفصل في الدولة، فمن سيتلقى الدعوة السعودية هناك ويتعامل معها؟

يقول مراقبون إن خطاب محمد بن سلمان، إلى جانب أنه رسالة إلى طهران والحوثيين، هو أيضا رسالة إلى الحلفاء الأميركان، توحي بأن عندنا (السعودية) بدائل، فلا تمارسوا علينا أي ضغوط في ما يتعلق بسياساتنا الداخلية والخارجية. وفي المقابل، توجد في الدول الغربية ضغوط على القيادات السياسية العليا، من البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني، تطالب حكومات بلادها والعسكرية والدينية والمدنية بين يديه، استنادا إلى تأويل فاسدٍ ومضلّ للدستور لينصّب نفسه القديس الأكبر»، فُمراوحة الدستور التونسي، بين النظامين الرئاسي والبرلماني، كانت من أسباب هذا الخلاف الدستوري. وفي سياق ذلك، هل يمكن الموافقة على ادعاء ما يراه بعضهم «انقلابا ناعما» يقوده الرئيس؟ ثم لماذا يسعى الرئيس نفسه إلى تضخيم موقعه في السلطة، على الرغم من معرفته أن الثورة التونسية قامت على دك أسس ما كان قبلها من استبداد؟ ثم الا يمكن القول إن الخلاف إبديولوجي في أساسه: بين رئاسة الدولة، التي أضحت تصطف معها القوى والتيارات المعارضة للإسلام السياسي، وحركة النهضة ذات الخلفية الإسلامية؟

ما يحدث لحركة النهضة من تشكيك في نواياها وأهدافها، العائدة إلى حركيّتها الإسلامية، هو ما يحدث عينه للأحزاب الإسلامية في باقي الدول العربية (منها المغرب)، وخصوصا في مرحلة ملموسة من مالت لغة الحزب إلى البراغماتية السياسية، بالتنازل في مواضيع سلفت عقيدة والتجديف والمرأة، هناك أسباب تحول دون «التطبيع» الكامل للإسلاميين، في تونس وفي غيرها من البلدان العربية. ولذلك، كلما تفجّر خلاف أو نزاع وُجد من يرفع صوت الإسلام السياسي عالميا. وليس من الغريب أن تتم العودة، في هذا السياق المشحون، إلى خطاب ما قبل المصادقة على الدستور، بتأثير من ازلاق على الاغتيالات التي طاولت بعض القيادات السياسية التونسية، ساهمت في المصادقة على الدستور الجديد. والسؤال، الآن، هو: هل كان دستور ما بعد الثورة مثاليا؟ بالتأكيد، لم يكن مثاليا، ولكنه كان «متقدّما» بالمقارنة مع دستور 1959. التقدّم في الدستور الأخير، على الأقل، تمثل في تقاسم السلطة بين رئاستي الدولة والحكومة، فبدل أن تبقى الحكومة مجرد جهاز بايدي الرئيس، تساعده على تدبير شؤون الحكم، صارت محورا رئيسا للسلطة التنفيذية. وفي هذا السياق، باتت اختصاصات الرئيس، مثل التعيين في المناصب العليا، تتمّ عبر طريق، يكون من مخارجها سدّ الفجوات الدستورية، والتمهيد لإجراء انتخابات عامة مُبكّرة، فإن الوضع العام مُرشّح للتدهور، وخصوصا في ظل التنازع المستمر حول السلطة على الأجهزة الأمنية. هل تُقدّم تونس الدرس الجديد، مرة أخرى، في كيفية تدبير صعوبات الانتقال الديمقراطي؟ هل تستطيع استعادة المعنى الإيجابي لما سُمّي، في حينه، «الربيع العربي»، في ظل ما حيق بمعظم الثورات العربية من انتكاس وفشل؟

(كاتب مغربي)

تونس والعودة إلى المربّع الدّستوري الأول

عبد الدين حمروش

شكّلت تونس، في تاريخها الحديث، على الأقل، بلداً نُخبوياً. هذا البلد الصغير الذي يقع في شمال أفريقيا، هو أشبه بلبنان من نواحٍ عدة. ولعل ما جعل تونس بلداً نُخبوياً، أنها ظلت تضم نُخبا ثقافية تنويرية، سامهت في إشعاعها مبادئ وقيم علمانية ملحوظة، حتى في ظل حكم زين العابدين بن علي الاستبدادي، لم تفقد تونس ذلك السحر المميّز الذي آهّل نُخبها الثقافية والسياسية لتَصدّر مواقع ريادية، في مؤسسات مغاربية عديدة، عربية ودولية. وإن افتقد التونسيون الديمقراطية، بالمعنى الأصيل للمفهوم، منذ الاستقلال عن فرنسا، إلا أن حيويتهم النابعة من كونهم شعبا مُثقّفا، سرعان ما كانت تنطوي على فارق كبير، بالمقارنة مع معظم الشعوب العربية. احتكمت تونس منا قبل الثورة إلى دستور 1959. وفي خلال ذلك، شهدت حُكم رئيسين مُعمّرين: الحبيب بورقيبة وبن علي. وعلى الرغم من الاستظلال بنصوص الدستور الواحد، فبأن فترة حكم بورقيبة كانت الأكثر جاذبية، بالنظر إلى نضاليته ضد الاستعمار الفرنسي، وكاريزميّة شخصيته «العلمانية». أما فترة حكم بن علي، الموروثة عن العهد البورقيبي، بصفة عامة، فسرعان ما انحدرت درجات، لتصير الدولة خلالها ربيبة لدولة القمع البوليسي.

حين اشتعلت ثورة 2011 في تونس، مُتقدّمة باقي ما باتت تسمى ثورات الربيع العربي، لم ينتج ذلك عن فراغ، فاشتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، في ظل نظام رئاسي بوليسي، كان الداعي الموضوعي لتحرّك شعب «منقذه»، واع بحتمية قيادة حركة التحرّر من الاستبداد. وإذ نجحت الثورة فيها، مع ما تلاها من توافقات سياسية ودستورية صعبة، شهدت بعض دول المنطقة العربية احداثا عنيفة، وصلت إلى حد الاحتراب الأهلي الشامل. ولذلك، كلما نُظر إلى الخريطة الجيوبوليتيكية للمنطقة العربية، من منطلق ما أصابها من انقسام ووهن وضياع (لصالح الكيان الصهيوني وتركيا وإيران)، كان النموذج «الثوري» الإيجابي يأتي من تونس «الخضراء». واليوم، ماذا يحصل في بلاد الزيتونة، جزاء ما بقد علينا من أخيار؟ بالنظر إلى طبيعة النقاش وحدّته، اللتين بلغتا حدود التلاسن بالاتهام والتخوين، ليس من شأن المحلل السياسي إلا توقع تفاقم الأزمة، إلم يتمّ بتدارك الوضع مُبكرا. ولعل ما يجعل لهذا التوقع نسبة من الأرجحية، أن النقاش/ الصراع بدا يتخذ أطرافه الكبرى كتعاصفات عليا البقاء بصورة هشة، وعلى صاحب ربطة العنق أن يمسك سوطاً أخذا في الارتداد إلى البداية الأولى للخلافات التي دارت داخل «المجلس التأسيسي» وخارجه، بشأن إقرار مشروع دستور 2014. تعبيرا عن صعوبة تنزيل التشريعات والقوانين، غالبا ما يتم اللجوء إلى عبارة أن الشيطان يكمن في التفاصيل. هل يعود الأمر، في دستور تونس ما بعد الثورة، إلى «ثغرات» في بعض نصوصه؟ هل يعود إلى تأويل غُرض من هذا الطرف أو ذاك؟ الخلاف بين الرئاسيات الثلاث حول صلاحيات الرئيس في قيادة القوات العسكرية والأمنية على حد سواء، يرجع إلى السببين المذكورين معا. وإن جاء الحديث عن الرئاسيات الثلاث، إلا أن الأمر لا يعدو كونه خلافا بين طرفين رئيسين: رئاسة الدولة، ممثلة في قيس سعيّد، من جهة، ورئيسي الحكومة والبرلمان، ممثلين في هشام المشيشي وراشد الغنوشي، من جهة ثانية. الخلاف حول دستورية الجمع بين قيادة القوات العسكرية والأمنية من عدمها ليس الوحيد خلال ولاية سعيّد الرئاسية، فقد سبق أن رفض رئيس الدولة أداء الوزراء الجدد، في ظل نظام رئاسي وبوليسي، كان الداعي الموضوعي لتحرّك شعب «منقذه»، واع بحتمية قيادة حركة التحرّر من الاستبداد. وإذ نجحت الثورة فيها، مع ما تلاها من توافقات سياسية ودستورية صعبة، شهدت بعض دول المنطقة العربية احداثا عنيفة، وصلت إلى حد الاحتراب الأهلي الشامل. ولذلك، كلما نُظر إلى الخريطة الجيوبوليتيكية للمنطقة العربية، من منطلق ما أصابها من انقسام ووهن وضياع (لصالح الكيان الصهيوني وتركيا وإيران)، كان النموذج «الثوري» الإيجابي يأتي من تونس «الخضراء». واليوم، ماذا يحصل في بلاد الزيتونة، جزاء ما بقد علينا من أخيار؟ بالنظر إلى طبيعة النقاش وحدّته، اللتين بلغتا حدود التلاسن بالاتهام والتخوين، ليس من شأن المحلل السياسي إلا توقع تفاقم الأزمة، إلم يتمّ بتدارك الوضع مُبكرا. ولعل ما يجعل لهذا التوقع نسبة من الأرجحية، أن النقاش/ الصراع بدا يتخذ أطرافه الكبرى كتعاصفات عليا البقاء بصورة هشة، وعلى صاحب ربطة العنق أن يمسك سوطاً أخذا في الارتداد إلى البداية الأولى للخلافات التي دارت داخل «المجلس التأسيسي» وخارجه، بشأن إقرار مشروع دستور 2014. تعبيرا عن صعوبة تنزيل التشريعات والقوانين، غالبا ما يتم اللجوء إلى عبارة أن الشيطان يكمن في التفاصيل. هل يعود الأمر، في دستور تونس ما بعد الثورة، إلى «ثغرات» في بعض نصوصه؟ هل يعود إلى تأويل غُرض من هذا الطرف أو ذاك؟ الخلاف بين الرئاسيات الثلاث حول صلاحيات الرئيس في قيادة القوات العسكرية والأمنية على حد سواء، يرجع إلى السببين المذكورين معا. وإن جاء الحديث عن الرئاسيات

> إن لم يحتكم الفرقاء إلى خطة طريق، من مخارجها سدّ الفجوات الدستورية، والتمهيد لانتخابات مُبكّرة، الوضع مُرشّح للتدهور

الثلاث، إلا أن الأمر لا يعدو كونه خلافا بين طرفين رئيسين: رئاسة الدولة، ممثلة في قيس سعيّد، من جهة، ورئيسي الحكومة والبرلمان، ممثلين في هشام المشيشي وراشد الغنوشي، من جهة ثانية. الخلاف حول دستورية الجمع بين قيادة القوات العسكرية والأمنية من عدمها ليس الوحيد خلال ولاية سعيّد الرئاسية، فقد سبق أن رفض رئيس الدولة أداء الوزراء الجدد، في ظل نظام رئاسي وبوليسي، كان الداعي الموضوعي لتحرّك شعب «منقذه»، واع بحتمية قيادة حركة التحرّر من الاستبداد. وإذ نجحت الثورة فيها، مع ما تلاها من توافقات سياسية ودستورية صعبة، شهدت بعض دول المنطقة العربية احداثا عنيفة، وصلت إلى حد الاحتراب الأهلي الشامل. ولذلك، كلما نُظر إلى الخريطة الجيوبوليتيكية للمنطقة العربية، من منطلق ما أصابها من انقسام ووهن وضياع (لصالح الكيان الصهيوني وتركيا وإيران)، كان النموذج «الثوري» الإيجابي يأتي من تونس «الخضراء». واليوم، ماذا يحصل في بلاد الزيتونة، جزاء ما بقد علينا من أخيار؟ بالنظر إلى طبيعة النقاش وحدّته، اللتين بلغتا حدود التلاسن بالاتهام والتخوين، ليس من شأن المحلل السياسي إلا توقع تفاقم الأزمة، إلم يتمّ بتدارك الوضع مُبكرا. ولعل ما يجعل لهذا التوقع نسبة من الأرجحية، أن النقاش/ الصراع بدا يتخذ أطرافه الكبرى كتعاصفات عليا البقاء بصورة هشة، وعلى صاحب ربطة العنق أن يمسك سوطاً أخذا في الارتداد إلى البداية الأولى للخلافات التي دارت داخل «المجلس التأسيسي» وخارجه، بشأن إقرار مشروع دستور 2014. تعبيرا عن صعوبة تنزيل التشريعات والقوانين، غالبا ما يتم اللجوء إلى عبارة أن الشيطان يكمن في التفاصيل. هل يعود الأمر، في دستور تونس ما بعد الثورة، إلى «ثغرات» في بعض نصوصه؟ هل يعود إلى تأويل غُرض من هذا الطرف أو ذاك؟ الخلاف بين الرئاسيات الثلاث حول صلاحيات الرئيس في قيادة القوات العسكرية والأمنية على حد سواء، يرجع إلى السببين المذكورين معا. وإن جاء الحديث عن الرئاسيات

> إن لم يحتكم الفرقاء إلى خطة طريق، من مخارجها سدّ الفجوات الدستورية، والتمهيد لانتخابات مُبكّرة، الوضع مُرشّح للتدهور

الثلاث، إلا أن الأمر لا يعدو كونه خلافا بين طرفين رئيسين: رئاسة الدولة، ممثلة في قيس سعيّد، من جهة، ورئيسي الحكومة والبرلمان، ممثلين في هشام المشيشي وراشد الغنوشي، من جهة ثانية. الخلاف حول دستورية الجمع بين قيادة القوات العسكرية والأمنية من عدمها ليس الوحيد خلال ولاية سعيّد الرئاسية، فقد سبق أن رفض رئيس الدولة أداء الوزراء الجدد، في ظل نظام رئاسي وبوليسي، كان الداعي الموضوعي لتحرّك شعب «منقذه»، واع بحتمية قيادة حركة التحرّر من الاستبداد. وإذ نجحت الثورة فيها، مع ما تلاها من توافقات سياسية ودستورية صعبة، شهدت بعض دول المنطقة العربية احداثا عنيفة، وصلت إلى حد الاحتراب الأهلي الشامل. ولذلك، كلما نُظر إلى الخريطة الجيوبوليتيكية للمنطقة العربية، من منطلق ما أصابها من انقسام ووهن وضياع (لصالح الكيان الصهيوني وتركيا وإيران)، كان النموذج «الثوري» الإيجابي يأتي من تونس «الخضراء». واليوم، ماذا يحصل في بلاد الزيتونة، جزاء ما بقد علينا من أخيار؟ بالنظر إلى طبيعة النقاش وحدّته، اللتين بلغتا حدود التلاسن بالاتهام والتخوين، ليس من شأن المحلل السياسي إلا توقع تفاقم الأزمة، إلم يتمّ بتدارك الوضع مُبكرا. ولعل ما يجعل لهذا التوقع نسبة من الأرجحية، أن النقاش/ الصراع بدا يتخذ أطرافه الكبرى كتعاصفات عليا البقاء بصورة هشة، وعلى صاحب ربطة العنق أن يمسك سوطاً أخذا في الارتداد إلى البداية الأولى للخلافات التي دارت داخل «المجلس التأسيسي» وخارجه، بشأن إقرار مشروع دستور 2014. تعبيرا عن صعوبة تنزيل التشريعات والقوانين، غالبا ما يتم اللجوء إلى عبارة أن الشيطان يكمن في التفاصيل. هل يعود الأمر، في دستور تونس ما بعد الثورة، إلى «ثغرات» في بعض نصوصه؟ هل يعود إلى تأويل غُرض من هذا الطرف أو ذاك؟ الخلاف بين الرئاسيات الثلاث حول صلاحيات الرئيس في قيادة القوات العسكرية والأمنية على حد سواء، يرجع إلى السببين المذكورين معا. وإن جاء الحديث عن الرئاسيات

> لا بد أن تدرك قوات التحالف أن عليها واجباً أخلاقياً وأمنياً بتحقيق انتصار عاجل في ميادين المعركة في اليمن

ومجال حركتها في رسم السياسة الخارجية والعلاقات الدولية محدود على الرغم من بريقها، وقوة أخرى هي بنية الدولة الموازية، وهي المؤسسة الأمنية والعسكرية والمرجعية «سلطة الميدان»، والسفارات الإيرانية عبر العالم تعج بكوادر هذا الفريق، وهي التي تملك القول الفصل في الدولة، فمن سيتلقى الدعوة السعودية هناك ويتعامل معها؟

يقول مراقبون إن خطاب محمد بن سلمان، إلى جانب أنه رسالة إلى طهران والحوثيين، هو أيضا رسالة إلى الحلفاء الأميركان، توحي بأن عندنا (السعودية) بدائل، فلا تمارسوا علينا أي ضغوط في ما يتعلق بسياساتنا الداخلية والخارجية. وفي المقابل، توجد في الدول الغربية ضغوط على القيادات السياسية العليا، من البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني، تطالب حكومات بلادها والعسكرية والدينية والمدنية بين يديه، استنادا إلى تأويل فاسدٍ ومضلّ للدستور لينصّب نفسه القديس الأكبر»، فُمراوحة الدستور التونسي، بين النظامين الرئاسي والبرلماني، كانت من أسباب هذا الخلاف الدستوري. وفي سياق ذلك، هل يمكن الموافقة على ادعاء ما يراه بعضهم «انقلابا ناعما» يقوده الرئيس؟ ثم لماذا يسعى الرئيس نفسه إلى تضخيم موقعه في السلطة، على الرغم من معرفته أن الثورة التونسية قامت على دك أسس ما كان قبلها من استبداد؟ ثم الا يمكن القول إن الخلاف إبديولوجي في أساسه: بين رئاسة الدولة، التي أضحت تصطف معها القوى والتيارات المعارضة للإسلام السياسي، وحركة النهضة ذات الخلفية الإسلامية؟

ما يحدث لحركة النهضة من تش

في انحدار وعي معارضي المنفى في تركيا

خيري عمر

على مدى سبع سنوات، تباهى الإخوان المسلمون بسياسات تركيا، واعتبارها مركز السياسات الحكيمة في العالم الإسلامي، في حوارات كثر فيها الإعجاب باقتراب انبعاث الخلافة الإسلامية من إسطنبول مرة أخرى، لمّا صارت ملاذاً عادلاً لكل رواد الإسلاميين من بلدان مختلفة. وقد سارت تلك الديباجات، لتُشكل ثقافة تعبوية لحركة الإخوان المسلمين المصريين في تركيا، غير أن تبدّل مواقفهم يثير النقاش في سياق التقارب والتباعد عن حكومة العدالة والتنمية، على الرغم من الاستفادة من التسهيلات الواسعة. هنا، تبدو مواقفهم مثيرة للجدل، فبينما لم تزل مجموعة معارضة في المنفى، فإنها تتواصل سياسياً مع جهاتٍ حزبيةٍ خارج التحالف الحاكم، وهو ما يثير التساؤل بشأن ملاءمة الاندفاع نحو الانخراط في الشؤون الداخلية لتركيا، وتزامنه مع تطورات العلاقات التركية المصرية.

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى ثلاث مشاهدات متقاربة زمنياً، وبطريقة متساندة، ويمكن أن تساعد في رسم صورة التحركات ومراميها. في 21 الشهر الماضي (إبريل/ نيسان)، زار تشكيل من إحدى مجموعات الإخوان المسلمين في تركيا حزب «السعادة» محدود الوزن السياسي، وهي زيارة ذات طابع تنظيمي واضح، لم تستطع بياناتٌ لاحقةٌ نفيه وتحويل الانتباه عنه، لم يكن مثل هذا التحرّك الأول من نوعه، فقد سبقته تصرّفاتٌ مماثلة ترسم صورة مستقرّة على التلاقي بين الطرفين. وهي تصرفاتٌ يمكن قراءتها شكلاً من التعبير السياسي، وليس عملاً خيرياً يحمل في طياته، بوعي أو بدونه، سماتٍ سلبية تعكس وجود رغبةٍ في التداخل مع السياسة التركية. تبدو هذه التوجهات معلنة ومستقرة منذ وقت طويل، غير أنها ظلت في أطر فرديةٍ، ولم تظهر على نحو انحياز سياسي علني، في وقتٍ استفادت فيه من رعاية الحكومة التركية للحيلولة دون وقوعهم تحت حالة اللجوء وفقدان الأمن.

وأشار نائب مرشد الإخوان المسلمين، إبراهيم منير، لقناة الجزيرة مباشر في 19 مارس/ آذار الماضي، إلى وجود عقيدة عدائية لدى الجيش المصري تجاه الجمهورية التركية، واعتبر السياسة المصرية مجرد مناورة وتلاعب. وتبدو هذه الصيغة مناهضة للتغير في العلاقات المصرية التركية، وتعمل على تكبير الصورة السلبية، ولم تخفّف منها إشارات متناثرة عن عدم الاعتراض على سياسة تركيا. ويمكن فهم الصيغ الواردة في الحوار في نطاقٍ يتجاوز التشكيك في التقارب بين البلدين، لعدم الارتياح لها أو رفضها، فالتصريح يتضمن اعتراضاً على طريقة إدارة الحكومة التركية علاقتها مع مصر، ويتلاقى هذا الموقف مع ادعاءات المعارضين برصانتهم في إدراك السياسة المصرية. وبالتالي، يمكن فهم إظهار الترابط مع حزب السعادة امتداداً للنظرة غير المريحة لحزب العدالة والتنمية، باعتباره حزباً علمانياً منشقاً عن الحركة الإسلامية.

وأيضاً، في شهر مارس/ آذار الماضي، كشف خروج المناقشات بشأن التعامل مع قنوات المعارضة المصرية إلى العلن نوعاً من ابتزاز المعارضين، فقد ظهرت مطالب تشير إلى ضرورة توجيه تركيا إلى ما يجب أن تفعله مع مصر، وخصوصاً ما يتعلق بوضعهم ضمن عملية التفاوض على قاعدة المعاملة بالمثل، وهو نمطٌ من التفكير يعتبر نفسه جزءًا من مكونات السياسة التركية، متجاهلاً كونهم حالة معارضة في المنفى.

وفي سياق التغيرات المصاحبة لقنوات الإعلان المعارض، بدت قناعة، لدى بعضهم، مؤقتة، تطالب بمعالجة الإعلام كما لو كان جزءًا من النظام التركي، حيث طرح نفر من المعارضة فكرة التلازم المتبادل بين البلدين بالرقابة الإعلامية المتماثلة. وعلى الرغم من التراجع عن محاولة التوجه تلك، فإنها تكشف عن تضخم النظرة إلى الذات، وتَقَمص خيال المواطن من دون معارض المنفى، غير أن خفوتها السريع يوضح جانب الهشاشة والإذعان، ويؤكد على سيادة زئبقية التفكير والمواقف.

على أية حال، تُشكل مجموعات الإخوان المسلمين الخيط الرابط بين حزمة من التصرّفات المتماثلة في التَحَفُظ على السياسة التركية، سواء من الأطر الرسمية أو التوجهات العامة لأعضائها، وهي مكوناتٌ متّنوعة لبدائل تجمع ما بين البحث عن الاستقرار في ملاذ آمن سهل وميول التطرف والعنف في تركيبةٍ مرنةٍ تسمح بالانتقال فيما بينها وفقاً للتغيرات السياسية. ويمكن النظر إلى تحَيُّز مجموعة من الإخوان في المنفى والمحكومين في بلدهم الأصلي لأحد الأحزاب السياسية نوعاً من الانحشار في التنافسية أو الصراع السياسي في نظامٍ حزبيٍّ يشهد تعقيدات كثيرة.

ما يثير الجدل هنا يتمثل في وجود شعور مزيف بإمكانية التأثير في السياسة التركية وفق اتجاهات الأممية الإسلامية، فيما تسير تركيا نحو توضيح مرامي الدولة الوطنية. وإلى جانب هذا التباين، تترتب على اختلاف المنظور حزمة تناقضات وإكراهات سياسية لضبط التصرفات. في حقيقة الأمر، تقع فروع حركة الإخوان في المشرق العربي تحت تصنيف مشكلة أمنية أو منظمة إرهابية. وبهذا المعنى، قد يساهم استمرار انحسار القيم والتقلب بين خيارات متنافرة في بلورة مآلات مماثلة.

تتفاعل هذه السلوكيات في سياق مرور ما تبقى من حركة الإخوان في مرحلة تشتت وانقسامات متناثرة. ولم تفلح محاولات إعادة التشكيل الظاهري للجنة الإدارية، سبتمبر/ أيلول 2020، في معالجتها، وتلبسها نمطا تنافسيا أو صراعيا بين مجموعتين تتوزعان على لندن وإسطنبول، وفي بعض الأحيان تظهر خلافات حول تصريف الأعمال والانتخابات الداخلية.

وتبدو ملاحظات مشتركة بأن نظرة المعارضة تميل إلى قبول أن توتر العلاقات بين تركيا ومصر يتيح لها فرصة العمل المناهض على الأراضي التركية. ربما ترتبط حالة الفصام والوهم بإمكانية إعادة توجيه السياسة الخارجية التركية بالحصول السهل على تسهيلات، خلال السنوات الماضية، ولّدت إدراكاً بإمكانية التأثير السياسي أو الدخول في مناقشاتٍ رسميةٍ مع الحكومة. قد يفسّر ذلك، جزئياً، تسارع بعض ذوي الاتجاه الإسلامي ومعارضين للتعبير عن عدم جدوى التقارب بين تركيا ومصر، والحديث بشكل واسع عن قيود تحول دون الوصول إلى غايته بإثارة الجدل بشأن تخلي تركيا عن مسؤوليتها، وبالخضوع للمطالب المصرية. تعود هذه القناعات إلى صورة ذهنية مفادها بأن مجموعات المعارضة بَنَت انطباعاً افتراضياً بإمكانية الدخول على القرار السياسي، وتوجيهه وفقاً لمقتضياتها، فيما غاب عنهم الالتفات إلى وقوعهم ضمن طائفة خدماتٍ مماثلةٍ تُقدمها الحكومة لشعوب مختلفة، فمنذ بداية 2016، بدت تركيا على قناعة بأن المعارضين المصريين أكثر انهماكا في صراعاتٍ تصرفهم نحو مشكلاتٍ فرعيةٍ بعيدةٍ عن السياسة والمصلحة العامة. وصارت السياقات السياسية ترجّح أن مجموعات الإخوان والمعارضة تشكل حالة خِفة سياسية أقرب إلى التعايش وفق هامشٍ متروكٍ قد تمثل محاولة تجاوزه عبئاً مفتوحاً.

> شعور مزيف بإمكانية التأثير في السياسة التركية وفق اتجاهات الأممية الإسلامية، فيما تسير تركيا نحو توضيح مرامي الدولة الوطنية

> ربما ترتبط حالة الفصام والوهم بإمكانية إعادة توجيه السياسة الخارجية التركية بالحصول السهل على تسهيلات خلال السنوات الماضية

وإزاء هذه التصرفات، يحاجج بعضهم بأن اجتماعات رئيس الدولة، رجب أردوغان، بمسؤولين في بعض الأحزاب التركية في إطار تقاليد سياسية، تُعد مبرّراً كافياً للتواصل السياسي بين منظمات أجنبية مع أحزاب سياسية معارضة للحكومة. ثمّة حالة وحيدة يكتسب فيها هذا التبرير حجيته، حيث يتم فيها الإعلان عن انقضاء وصفهم بالمعارضة المصرية، والتصرّف على قاعدة المواطنة التركية المُكتسبة بتسهيلات من الحكومة القائمة، ومن دون اندماج حقيقي. وهي في حقيقتها ظلت حالةً هامشيةً في السياسة والاجتماع.

لا تعد الصور السابقة الشكل المعبر عن المصريين في الخارج، حيث تكشف المناقشات المفتوحة لمجموعات من المصريين في الخارج عن تبلور حالة نضج تقترب من تعريفاتٍ تدرك التمايز ما بين الخلاف السياسي والسعي إلى حماية المصلحة الوطنية. وكان لافتاً استقرار التناول بمسؤولية القضايا الاستراتيجية بطريقة تتباين مع ما تثيره المعارضة الظاهرة على السطح. لعل ما تكشفه غرف المناقشات يتمثل في بيان سماتٍ متوفرةٍ تتمثل في قوة التعبير الانفتاحي، على الرغم من إدراك وجود حالة مزايدة ومحاولات سحب المناقشات نحو حالة تَوحد تبدو مرَضية. وتكمن أهمية ما تثيره هذه المناقشات في نوعية الشخصيات وارتفاع مستوى تأهيلهم بشكلٍ يزيد من فرصة التعدّدية، وظهور بدائل تعتمد على ذاتها، وبعيدة عن تأثير المال السياسي السهل.

على أي حال، تبدو صعوبة الفصل ما بين مناكفات تكوينات الإخوان المسلمين ومسار العلاقات المصرية التركية، ليس فقط بسبب تزامن الأحداث، ولكن لظهور قناعاتٍ جزئيةٍ لما يمكن تسميتها مشروطية المعارضة على الدولة المضيفة لإلزامها بالسير في مطالبهم وتحَمل أعبائهم. يمثل ذلك حالة غير مسبوقة في حالات المعارضة في المنفى، حيث توظّف الدول الجماعات السياسية لمصلحتها، فيما كانت المعارضة المصرية سلسلة من الأعباء على السياسة التركية. ولهذا تبدو أهمية تجاوز تلك الحالات والإشكالات، عبر بناء وعي يعطي اعتباراً محترماً للمصلحة الوطنية لكل من البلدين.

(كاتب مصري في إسطنبول)

تجاوزوا الحد: التنسيق الأمني في ظل الأبار تهايد الصهيوني

معين الطاهر

لم يحظَ تقرير «هيومن رايتس ووتش» المعنون «تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد»، على الرغم من أهميته البالغة، باهتمام كافٍ من السلطة الفلسطينية أو الفصائل والقوى السياسية، ولعل بريقه قد خفت وسط ضجيج الانتخابات الزائف الذي عصف بالساحة الفلسطينية أخيرا، بل ويمكن القول إن من أسباب عزوف السلطة الفلسطينية عن إيلاء التقرير الذي تجاوز عدد صفحاته المئتي صفحة التوصيات المتعلقة بالسلطة الفلسطينية ذاتها، من حيث مسارها السياسي أو طبيعة التنسيق الأمني مع نظام الأبارتهايد الصهيوني.

لم يكن تقرير المنظمة الحقوقية العالمية الأول من نوعه، منذ أن ألغت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناءً على دعوة الرئيس الأميركي الأسبق، جورج بوش الأب، في خطابه في الأمم المتحدة عام 1991، قرارها رقم 3379 لعام 1975، أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية. كان هذا عقب حرب الخليج، وضمن التحضيرات لمؤتمر مدريد للسلام، وسط صمت النظام العربي الرسمي وقيادة منظمة التحرير المخجل، إذ أصدرت المنظمات الدولية وجمعيات حقوق الإنسان تقارير عدة، لعل أبرزها تقرير غولدستون بشأن جدار العزل الصهيوني، والذي وضعته السلطة الفلسطينية في الأدراج عام 2009، وعجزت عن متابعته تحت ضغوط أميركية وصهيونية، بدعوى عرقلته مسيرة السلام؛ وتقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) عام 2017، وأعده اثنان من أبرز خبراء القانون الدولي، ريتشارد فولك وفرجينيا تلي، وبإشراف ريما خلف. وتناول بالتفصيل نظام الأبارتهايد الصهيوني باعتباره جريمة ضد الإنسانية. وقد سُحب التقرير من التداول بسبب الضغوط التي مارستها الإدارة الأميركية. ولكن حيث إن الشمس لا تُحجب بغربال، تتالت أمثال هذه التقارير والدراسات والبحوث التي تفضح حقيقة الكيان الصهيوني، وترافق ذلك مع نمو حركات المقاطعة BDS وانتشارها في العالم، بما فيها منظمات الشباب، والمؤسسات الأكاديمية في أوروبا والولايات المتحدة ذاتها. وفي هذا العام، صدر تقرير منظمة بتسيلم الإسرائيلية الذي تضمّن، للمرة الأولى، إشارات واضحة إلى نظام الأبارتهايد الصهيوني. كما صدر قبل أيام تقرير مؤسسة كارنيغي، وهي مؤسسة بحثية أميركية قريبة من مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة، ويتناول فشل المسار السياسي، وتضمن فقرات واضحة تنص على أن ما يجري في فلسطين هو نظام أبارتهايد.

بإيجاز، يعتبر التقرير الفصل العنصري والاضطهاد جريمتين ضد الإنسانية، يعاقب عليهما القانون الدولي، وهي جرائم تُمارس ضد الفلسطينيين كلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948، وضد الفلسطينيين الذين طُردوا من ديارهم وهُجّروا منها، ومُنعوا من العودة إليها، في حين يُباح ذلك لليهود. ويؤكد التقرير على عدم صحة الافتراض السائد أن الاحتلال الإسرائيلي وضع مؤقت، وأن من شأن عملية السلام أن تنهي الانتهاكات الإسرائيلية، فذلك يهدف إلى إخفاء الحقائق على الأرض، ليخلُص إلى أن المسؤولين الإسرائيليين قد ارتكبوا جريمتين ضد الإنسانية، ممثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد. وما يميز التقرير أيضًا أنه انتقل من وصف الواقع إلى إصدار الأحكام، ثم إلى تعداد الإجراءات التي على المجتمع الدولي اتخاذها في مواجهة هذه الجرائم، فيعدد نحو 13 نقطة على إسرائيل الالتزام بها، ويطالب المدّعي العام في المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق بشأن المتورّطين في هذه الجرائم. أما الأمم المتحدة فعليها إنشاء لجنة تحقيق دولية، ولجان متابعة، وعلى مجلس الأمن الدولي أن يتخذ قرارًا بأن تفرض الدول الأعضاء عقوباتٍ مثل منع السفر، وتجميد الأصول، ووضع قيود على مبيعات الأسلحة، وقيود على التجارة. كما يوجه نداءً إلى جميع الدول لتطبيق مثل تلك الإجراءات، وإدراج الجريمتين في القانون الجنائي الوطني بهدف التحقيق مع الأفراد المتورّطين ومقاضاتهم.

يوجه التقرير عناية خاصة إلى الولايات المتحدة، فيطلب من الرئيس الأميركي إصدار بيان رسمي يُعرب فيه عن قلقه من ارتكاب السلطات الإسرائيلية جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد. أما وزارات الخارجية والدفاع والخزانة فعليهم فرض شروط لبيع الأسلحة والمعدّات العسكرية لإسرائيل، وإصدار تقييم وتقرير علني بشأن استخدامها في ارتكاب تلك الجرائم، وفرض حظر على التأشيرات، وتجميد الأصول، وفق قانون ماغنيسكي الدولي للمساءلة في حقوق الإنسان، كما يطلب من الكونغرس الأميركي الطلبات ذاتها، ومراجعة عمل الحكومة حول ذلك، وثمّة بنود مشابهة موجهة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبرلمانه.

وثمّة توصيتان تعنيان الفلسطينيين؛ أولاهما موجهة إلى منظمة التحرير، والثانية إلى السلطة الوطنية، وتعبران عن حالة متقدمة من فهم واقع الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي؛ فتدعو التوصية الأولى منظمة التحرير إلى تبني استراتيجية مناصرة تتمحور حول الإعمال الفوري لحقوق الإنسان الكاملة للفلسطينيين، بدلًا من استراتيجية تؤخر إعمال حقوق الإنسان لصالح نتيجة سياسية معينة. وتعتبر هذه التوصية وصفًا دقيقًا للمآل الذي وصل إليه وهم الحلول السياسية والمفاوضات في ظل نية إسرائيل الكاملة الاحتفاظ بالأرض الفلسطينية كلها، وبأقل عدد ممكن من السكان، ووهم فرضية أن هذا الاحتلال وضع مؤقت، كما ذكر التقرير، يمكن الخلاص منه عبر المفاوضات، ومحاولات التوصل إلى تسويةٍ سلمية، وهو ما بدأت به منظمة التحرير منذ برنامج النقاط العشر عام 1974، وتكرّس في اتفاق أوسلو لاحقًا، ولا تزال تدور في الدائرة ذاتها، وعيناها مغمضتان عن الحقائق التي تجري على الأرض. وهي مسألة تتعلق بفهم الحركة الصهيونية وأهدافها، واتباع الاستراتيجيات الكفيلة بالتحرّر منها، ولعل هذه إحدى النقاط المهمة التي لفت تقرير «إسكوا» عام 2017، النظر إليها، إذ اعتبر الخلاص من نظام الأبارتهايد والتمييز الصهيوني لا يتعلق بتعديل قانون من هنا أو هناك، وإنما بتفكيك البنية الصهيونية كاملة.

أما السلطة الفلسطينية، فيطلب منها التقرير «إدراج الجرائم ضد الإنسانية، بما فيها جريمتا الاضطهاد والفصل العنصري، في القانون الجنائي الوطني»، و«وقف جميع أشكال التنسيق الأمني مع الجيش الإسرائيلي، والذي يساهم في تسهيل جرائم الفصل العنصري والاضطهاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة»... التنسيق الأمني مع العدو الصهيوني ليس مقدسًا كما ورد في خطاب سابق للرئيس محمود عبّاس، بل هو مساهمة من السلطة في تسهيل الجرائم الصهيونية، بحسب تعبير «هيومن رايتس ووتش» التي تشخص، من خلال تقريرها وتوصياتها، الحالة الفلسطينية بدقة متناهية، فهي إذ تنتقد بوضوح المسار السياسي الحالي، وتدعو إلى مسار بديل، فإنها ترى أن التنسيق الأمني يسهل الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، ويقدّم عونًا لها. تؤكد الملاحظتان بوضوح أن السلطة الفلسطينية، بوضعها الحالي، تشكل ظلًا للاحتلال والممارسات الصهيونية، وتقدّم لها غطاءً يتناقض مع نضال الشعب الفلسطيني وحقوقه. ومن ناحية أخرى، يمكن إحالة توصيات التقريرين السابقين أيضًا إلى النظام العربي الرسمي الذي يصر على المسار السياسي ذاته، فيقدّم غطاء لتكريس واقع الاحتلال على الأرض، بالاستمرار في تقديم وعود بحلول واهية، كما أن دولا عربية تشارك في ارتكاب الجريمة، بحسب القانون الدولي، بنقلها التطبيع الذي هو جريمة بحد ذاته إلى سقف أعلى، هو التحالف والتعاون الأمني مع العدو الصهيوني.

يؤكد تقرير «هيومن رايتس ووتش» على صحة التحليل الذي تناوله باحثون ومفكرون فلسطينيون عديدون بشأن ضرورة مراجعة الاستراتيجية الفلسطينية الحالية، واستبدالها بأخرى قائمة على أن هذه المرحلة ليست مرحلة طرح حلول، وأن الحلقة المركزية للنضال الفلسطيني في هذه المرحلة هي النضال ضد نظام الأبارتهايد الصهيوني الذي يشمل الأرض الفلسطينية كلها والشعب الفلسطيني كله، بمن فيه فلسطينيو الشتات المحرومون من حق العودة، وأن الحل النهائي للقضية الفلسطينية يتمثل في تفكيك الصهيونية، وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني كاملة على أرضه كلها، وتتضمن هذه الاستراتيجية أساليب مختلفة من النضال، بحكم اختلاف الظروف التي يقع ضمنها الشعب الفلسطيني.

الشعب الفلسطيني بحاجة إلى مشروع وطني يستنهض هممه، ويحرّر بلاده، ويعيد حقوقه. والعدو الصهيوني أضعف مما نتخيل، وعلينا أن نذكر أن الولايات المتحدة كانت الدولة الأخيرة التي قاطعت النظام العنصري في جنوب أفريقيا. ولعلنا أمام نهاية مرحلة تم فيها بيعنا الوهم، وأمام بداية مرحلة تتقدّم بها أكثر نحو فلسطين حرة وكاملة.

(كاتب فلسطيني)

> يطلب تقرير «هيومن رايتس ووتش» من السلطة الفلسطينية «وقف جميع أشكال التنسيق الأمني مع الجيش الإسرائيلي»

> يطلب التقرير من الرئيس الأميركي إصدار بيان يُعرب فيه عن قلقه من ارتكاب السلطات الإسرائيلية جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads